

اليهودية، حيث ظهرت أولاً سنة ١٩٠٨ وسميت باسم يوشافيم^(٢٩). وبعد ذلك بعامين، أقامت مجموعة من العمال اليهود أول مستوطنة عمالية «كيبوتس». أما النشاط المبرمج للاستيلاء على الأراضي العربية فقد تبلور سنة ١٩٠٨ من خلال افتتاح «فرع الصندوق القومي اليهودي في فلسطين»^(٣٠).

في سنة ١٩١٠ عقد في مدينة يافا المؤتمر الثاني لمنظمة بوعالي تسيون الفلسطيني . وتبلورت، في هذا المؤتمر بشكل واضح، الاتجاهات الصهيونية وانعكست في قراراته^(٣١). وفي سنة ١٩١١، تأسست الحركة النقابية الصهيونية. عندما أنشئ اتحادان لعمال الزراعة في وسط البلاد وشمالها، الأمر الذي أدى إلى قيام نواة الهستدروت وهو اللجنة الموحدة لعمال فلسطين، وكان ذلك في شباط سنة ١٩١٤^(٣٢). وفي السنة نفسها، ونتيجة لزيادة عدد العمال اليهود في فلسطين، ظهرت إلى الوجود منظمة عمالية صهيونية تالته هي منظمة غير الحزبيين.

خلال هذه الفترة، ومع زيادة عدد المنظمات العمالية اليهودية ومع تأثر الأحداث المتلاحقة وتبلور التوجهات الصهيونية لدى قيادات هذه المنظمات، كان لا بد من ظهور اتجاهات معارضة داخلها. وقد أفرز ذلك توجهات طبقية تجاوزت المفاهيم الصهيونية وحاولت التمرد عليها. كما أفرز، بالمقابل، اتجاهاً وحدوية سعت لتوحيد النشاط الصهيوني من خلال توحيد المنظمات العمالية اليهودية الموجودة. وجاء عقد المؤتمر الثالث لمنظمة بوعالي تسيون الفلسطيني في شباط سنة ١٩٩١ لتنفيذ الخطوة الأولى في هذا المجال، حيث أقر مشروع الوحدة مع المنظمات العمالية الأخرى: «العامل الفتي» وغير الحزبيين». وبعد ذلك، تمت الدعوة لعقد مؤتمر عام ل مندوبي العمال الزراعيين في فلسطين، فعقد في مستوطنة بتاح تكفاً بمساهمة ١٩ مندوباً من بوعالي تسيون و١١ مندوباً عن العامل الفتي و٢٨ مندوباً عن غير الحزبيين . وبعد ذلك، عقد مؤتمر عام لممثلي جميع العمال اليهود في فلسطين. ومن الملاحظ، أن هذا المؤتمر قسم المندوبين على أساس القطاعات العمالية التي يمثلونها. وكان التمثيل الرئيسي للعمال الزراعيين ٤٧ مندوباً. ومن ثم العمال الصناعيين ١٥ مندوباً. وقد مثل ١٩ مندوباً وحدات المتطوعين في صفوف الفرقة اليهودية. ومثل جميع هؤلاء المندوبين عمالاً بلغ عددهم ١٨٧١ عاملاً. وانبثق عن هذا المؤتمر اتحاد العمل الذي أعلن التقرير الرئيسي للمؤتمر بأنه منظمة تضم جميع العمال والكادحين اليهود في فلسطين، إضافة إلى الحرفيين الذين يعيشون من عملهم. وأن

أما في المناطق المشتركة بين العرب واليهود والتي يضطر فيها صاحب العمل اليهودي إلى تشغيل أيد عربية، فعليه، أن يضع إشارة على السلعة التي ينتجها بشكل يدل على أنها من عمل مختلط ويضع عليها سعراً أقل مما يماثلها من السلع المنتجة بأيدي عبرية^(٣٣).

ولقد لجأ الهستدروت إلى القوة من أجل فرض هذا القرار، وذلك بتشكيل فرق عمالية في كل بلد وكل مستعمرة وقرية. وكانت هذه الفرق تجوب الأسواق والمزارع وتقوم بعمليات تفتيشية على المصانع اليهودية بحثاً عن وجود عمال عرب يعملون فيها، فإن وجدوهم يجبروا صاحب العمل على طردهم، ويفرضون غرامة مالية ويشهر به في المجالات اليهودية لكي يحارب في كل مكان حتى لا يعود إلى مثل هذه الجريمة براءتهم. حسني صالح النفس، مذكرات حول تاريخ الحركة العمالية العربية الفلسطينية، بيروت، مركز الأبحاث، ١٩٧٢، ص ١٧.